عدم تجاهل هذه الظواهر، وفي الاساس بسبب تأثيرها المحتمل على الغرب عموما وعلى الخطوات الاميركية المتوقعة في المنطقة بشكل خاص» (**المصدر نفسه**).

اما يهودا ليطاني، فقد كتب مقالا في صحيفة هآرتس تحت عنوان «انقلاب في عمان»، جاء فيه: «لقد كان الانجاز الاكبر لعرفات في المجلس هو الحؤول دون اقدام الاردن على خطوة سياسية جديدة، والحؤول دون تبلور سياسي جديد في المناطق المحتلة. لقد اراد عرفات ان يثبت، بشكل ملموس، انه لا يمكن بلورة مسار سياسي في الشرق الاوسط بدون م.ت.ف.، وعلى الارجح فقد نجح في ذلك. فالخيار الاردني دفن، حاليا، بصفة رسمية في عمان، لكن من شأن من يقرأون بين السطور ان يكتشفوا ان انقلابا قد حدث ولا يجوز غض الطرف عنه» (**هآرتس**، ٣/١٢/١٩٨٤).

صلاح عبد الله

---

٢ ـ الاقتصاد الاسرائيلي:
قلق عام ومحاولات لوقف التدهور

منذ بداية العام الماضي، وامام التسارع الجنوني في ارتفاع الاسعار والتضخم المالي والعجز في ميزان المدفوعات وتزايد الديون الخارجية، كان هناك شبه اجماع لدى العديد من المراقبين، وحتى لدى السياسيين على اختلاف انتماءاتهم، على ان العام ١٩٨٤ سيقود الاقتصاد الاسرائيلي الى كارثة بكل معنى الكلمة وعلى مختلف الصعد، اذا لم يتم تدارك الامر وعمل اي شيء لوقف الانهيار.

وكان في عرف البعض ان تقديم موعد الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة على اساس تحالف معظم الكتل الحزبية الصهيونية في اطار حكومة تكتل قومي، سيكون «الخطوة الاولى في مسيرة الالف ميل» لاشفاء الاقتصاد الاسرائيلي. فمعظم التحليلات الاقتصادية للوضع، كانت تتوصل الى النتيجة نفسها، وهي ان المسألة ليست اقتصادية بحتة، وانه ليس بمقدور اية حكومة ليكودية او معراخية ان تتنطح لهذه المهمة الا اذا قامت على اساس تحالف الحزبين الكبيرين لكي تتمكن من اتخاذ الاجراءات الضرورية والصعبة، دون خوف من الابتزاز السياسي من جانب المعارضة، ودون خوف من هزيمتها في الكنيست على خلفية الخطوات الاقتصادية التي قد تنفذها. فعلى امتداد سنوات من حكم الليكود، طال الحديث عن الضرورة التي لا مفر منها لاحداث تقليص كبير في الميزانية العامة لوقف مسيرة التضخم وارتفاع الاسعار ثم الاجور فالضرائب وهكذا دواليك. لكن كل الخطط والاقتراحات التي وضعت في هذا الشأن بقيت مجرد حبر على ورق، اذ لم يكن بمقدور الحكومة تنفيذها، وذلك بسبب هشاشة الوضع البرلماني لائتلاف الليكود مع عدد من الاحزاب الصغيرة وتربص المعارضة العمالية والهستدروت بالحكم لاسقاطه.

ولم يجد حكومات الليكود، تغييرها لوزراء المالية اربع مرات خلال ست سنوات ونصف. فهؤلاء فشلوا، الواحد تلو الآخر، في وقف عجلة التدهور. فالتضخم الذي كان في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ بنسبة ١٣٠ بالمئة، اخذت مؤشراته الاولى في العام ١٩٨٤ تشير الى احتمال قفز نسبته السنوية الى ما يزيد على الـ ٤٠٠ بالمئة، والبعض اشار الى اكثر من ذلك. وقيمة الشيكل هبطت بشكل مخيف ومتسارع. ففي تشرين الاول